الكندري: ما سبب رفض «المالية» دعم «الائتمان»؟

وجّه النائب الدكتور عبدالكريم الكندري سؤالاً إلى وزير المالية خليفة حمادة عن سبب عدم قيام المالية بدعم بنك الائتمان لتعزيز وضعه النقدي ليتمكن من تلبية احتياجات اصحاب الطلبات.

وأضاف: «هل قام الوزير بشرح أبعاد أزمة السيولة البنك لمجلس الوزراء ومايترتب عليها من تفاقم القضية الإسكانية».

استفسر عن المشاريع المدرجة ضمن خطة التنمية واستقالة أحد قياديي وزارة المواصلات

السويط يسأل «الأشغال» عن المحالين للتحقيق والموقف التنفيذي لـ «المركز الوطني لمرور السفن»

رياض عواد

ثامر السويط

رنا الفارس

وجه النائب ثامر السويط 8 أسئلة إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د.رنا الفارس، قال في مقدمة السؤال الأول منها: لوحظ في الآونة الأخيرة تذمر موظفي وزارة المواصلات من أن وكيل الوزارة بعد حصوله على كامل التفويضات من قبل الوزير أحال الكثير من الموظفين إلى التحقيق.

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

* كشف بموظفي الوزارة المحالين إلى التحقيق خلال الأعوام 2020 / 2021 وما انتهت إليه تلك التحقيقات كل على حدة مع تحديد المخالفة والعقوبة المطبقة.

وقال في مقدمة السؤال الثاني إن وكيل وزارة الأشغال العامة صرح في مطلع عام 2020 بأخذ موافقة مجلس الوزراء للمضي قدما بإجراءات التعاقد لمشروع المركز الوطني لأنظمة مرور السفن والبحث والإنقاذ وتطوير الدلائل الملاحية وستباشر الأعمال في غضون الأيام المقبلة.

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1 - يرجى موافاتي بالموقف التنفيذي للمشروع.

2 - هل باشرتم الأعمال بحسب تصريح وكيل الوزارة خاصة وقد اقترب عام 2021 على الانتهاء؟ مع موافاتي بتاريخ توقيع العقد الخاص بالمناقصة.

وقال في مقدمة السؤال الثالث إن وكيل وزارة المواصلات صرح في عام 2018 عن توقيع عقد استشاري لمشروع شبكة الألياف الضوئية للمرحلة الثالثة والتي ستغطي جميع مناطق الكويت، وأفادت بأن المناقصة ستطرح خلال عام 2021.

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1 - الموقف التنفيذي للعقد الاستشاري.

2 - هل انتهيتم من الأعمال بحسب تصريح وكيل الوزارة؟ مع موافاتي بموعد طرح المناقصة وقد شارف عام 2021 على الانتهاء.

وقال في مقدمة السؤال الرابع إنه في إطار دور مجلس الأمة في متابعة مشاريع التنمية في الجهات والمؤسسات الحكومية كافة، لاسيما بالجهات التابعة لكم.

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

* المشاريع التي تندرج ضمن خطة التنمية والموقف التعاقدي والتنفيذي لكل منها اعتبارا من عام 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، وفي حال تأخر الإجراءات التعاقدية لأي منها خلال السنة المالية التي أقرت لها ميزانية، يرجى موافاتي بأسباب تأخر إجراء التعاقد.

أما في مقدمة السؤال الخامس فقد قال: نمى إلى علمي بأن وزارة المواصلات استعانت بفرق من خارج الوزارة للعمل بمهام وحدات تنظيمية قائمة وفقا للهيكل التنظيمي المعمول به.

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1 - القرارات الإدارية التي شكلت فيها فرق من خارج الإدارة.

2 - اختصاصات أعضاء فريق العمل.

3 - المؤهلات العلمية لأعضاء الفرق.

4 - صورة ضوئية من محاضر الاجتماعات لتلك الفرق معتمدة من اللجنة الفنية في الوزارة.

5 - التكلفة المالية لهذه الفرق والمكافآت المالية التي منحت لهم.

وقال في مقدمة السؤال السادس: نمى إلى علمي أن أحد قياديي وزارة المواصلات قدم استقالة مسببة.

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1 - صورة ضوئية من الاستقالة وتاريخ تقديمها.

2 - ما أسباب الاستقالة، وهل أجري تحقيق حولها، وفي حال تم إجراء تحقيق ما نتائجه؟

3 - هل قبلت الاستقالة؟

وفي مقدمة السؤال السابع، قال السويط: إن وزارة المواصلات طبقت الهيكل التنظيمي الجديد في شهر 7 من عام 2021 علما أن قرار الهيكل التنظيمي صدر في عام 2018.

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1 - صورة ضوئية من الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة المواصلات وأسباب تأخير الوزارة في تسكين ذلك الهيكل منذ عام 2018 من تاريخه.

2 - ملاحظات الجهات الرقابية ومنها ديوان المحاسبة بشأن الهيكل التنظيمي والمخالفات المالية التي ترتبت على إصدار الهيكل الجديد.

3 - صورة ضوئية من خطة الوزارة بشأن تسكين الهيكل التنظيمي والآلية المتبعة لتطبيقها ونسبة إنجاز تلك الخطة اعتبارا من تاريخ إصدار الهيكل 2018.

أما في مقدمة السؤال الثامن فقال: نمى إلى علمي استياء بعض موظفي وزارة المواصلات من شاغلي الوظائف الإشرافية الذين ألغيت وحداتهم التنظيمية بإصدار الهيكل التنظيمي الجديد للوزارة وذلك من خلال إصدار تكاليف بمهام وحدات أخرى.

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1 - الأسس والمعايير التي بموجبها كلف شاغلو الوظائف الإشرافية بمناصبهم الجديدة.

2 – مدى قانونية كتب التكاليف.

3 – هل تم اصدار كتب تكاليف أو قرارات تخالف تعاميم واجراءات ديوان الخدمة المدنية؟

4 – صور ضوئية من كافة التكاليف الصادرة بهذا الشأن، وما موقف من صدرت به تلك التكاليف من حيث تقاضي بدل الإشراف، وهل سيستحقون ذلك البدل من عام 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، وفي حال عدم احقيتهم بهذا البدل وفقا لقانون ديوان الخدمة المدنية ما موقف الوزارة من ذلك، فهل سيحاسبون أم سيحاسب المتسبب في ذلك الخلل الإداري؟

المطيري: ما عدد شكاوى إعلانات المقاطع والتطبيقات في وسائل التواصل الاجتماعي؟

د.صالح المطيري

وجه النائب د .صالح المطيري سؤالا الى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د .رنا الفارس جاء كالتالي:

ورد في نص المادة رقم (3) فقرة (و) من القانون رقم (37) لسنة 2014 بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات «وضع لائحة بضوابط وشروط منح رخص شبكات وخدمات الاتصالات أو الإنترنت واستخدام الترددات الراديوية وإنشاء وتشغيل بنية اتصالات دولية وبنية نفاذ دولية والشروط المتعلقة بالخدمة الشمولية وشمولية النفاذ للتأكد من وصول الخدمات لجميع مناطق الكويت، على أن تتسم هذه الضوابط والشروط بالشفافية والعلنية والمساواة بما لا يتعارض مع القوانين المرعية والآداب العامة».

والمادة رقم (70) فقرة (ب) «كل من أقدم بأي وسيلة من وسائل الاتصالات، على توجيه رسائل تهديد أو إهانة أو رسائل منافية للآداب أو نقل خبرا مختلقا بقصد إثارة الفرغ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين».

وفقرة (و) «كل من قام أو ساهم بتقديم خدمات اتصالات مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في البند (ب) من هذه المادة».

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – عدد الشكاوى المقدمة للهيئة بخصوص الإعلانات والمقاطع والتطبيقات المنافية للآداب العامة في وسائل التواصل الاجتماعي.

2 –ما الإجراءات المنوطة بالهيئة في منع هذه الإعلانات والمقاطع والتطبيقات والإجراءات المتخذة في حال نشر تلك الإعلانات والمقاطع والتطبيقات؟

3 – عدد الإحالات للتحقيق والإجراءات التأديبية والإحالات للجهات القضائية، مع تزويدي بالمستندات كافة بشكل تفصيلي.

4 – ما جهود الهيئة في توعية المجتمع ضد هذه الإعلانات والمقاطع والتطبيقات المنافية للآداب والمخالفة للقانون؟

5 – ما وسائل تقديم الشكاوى في الهيئة من قبل المستفيدين بخصوص الإعلانات والمقاطع والتطبيقات المنافية للآداب؟

المناور للشايع: ما مدى الالتزام بقوانين وقرارات «الخدمة المدنية» في تقييم الموظفين؟

اسامه المناور

أعلن النائب أسامه المناور عن توجيهه سؤالا الى وزير الدولة لشئون البلدية ووزير الدولة لشئون الإسكان والتطوير العمراني،نص السؤال على:

1 –يرجى تزويدي بأسماء من تم منحهم مكافآت أعمال ممتازة منذ تاريخ 1-1-2021 من العاملين في وزارة الدولة لشئون الإسكان العمراني وإدارة مكتب الوزير والمؤسسة العامة للرعاية السكنية؟ مع تحديد تاريخ انتقاله أو تعيينه في الوزارة أو المؤسسة؟

2 –ما هي الشروط التي تم اعتمادها لمنح مكافأة الأعمال الممتازة؟

3 –يرجى تزويدي بأسماء من تم منحهم مكافأة الأعمال الممتازة ممن لم يمضي على تعيينهم سنة في الوزارة أو المؤسسة؟ مع تحديد من قام بكتابة آخر تقييم لهم إن كان جهة عمله السابقة أو الجديدة؟

4 – وهل تم الالتزام بقوانين وقرارات الخدمة المدنية في تحديد من يقوم بتقييم الموظف حال انتقاله إلى جهة عمل جديدة والالتزام بعدم تقييم جهة العمل الجديدة الموظف إذا كانت مدة عمله في مقر عمله السابق أطول مدة ؟

وفد برلماني يشارك في اجتماع تطوير الوثائق التنظيمية للجمعية البرلمانية الآسيوية

يشارك وفد برلماني برئاسة النائب الدكتور خالد عايد العنزي في الاجتماع الثاني لمكتب فريق العمل المعني بتطوير الوثائق التنظيمية للجمعية البرلمانية الآسيوية، والمقرر عقده في مدينة أورغوب (كبادوكيا) بالجمهورية التركية في الفترة من 11-14 أكتوبر الجاري. ويضم الوفد الذي توجه فجر اليوم إلى تركيا إضافة إلى العنزي النائب أحمد محمد الحمد.

الديحاني: نرفض عدم التعامل بجدية مع كادر معاون القضاء

أعلن النائب فرز الديحاني دعم أي اعتصام يطالب فيه الموظفون بحقوقهم وسنسعى لانتزاع هذا الحق، مستغربا تباين رواتب موظفي الجهات الحكومية ومن بينها العاملين في وزارة العدل والمرفق القضائي.

ودعا الديحاني إلى ضرورة البحث عن أفضل السبل لتصحيح المسار، وعدم أخذ موضوع كادر معاون القضاء بمحمل الجد من قبل الوزير أمر مرفوض.

المضف: ما عدد الكويتيين المفروض عليهم قيود أمنية؟

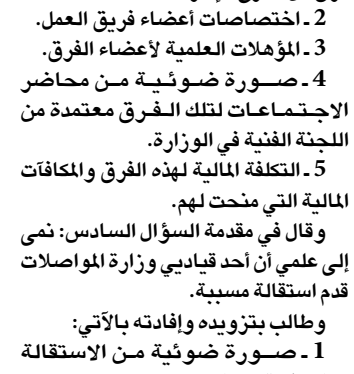

مهلهل المضف

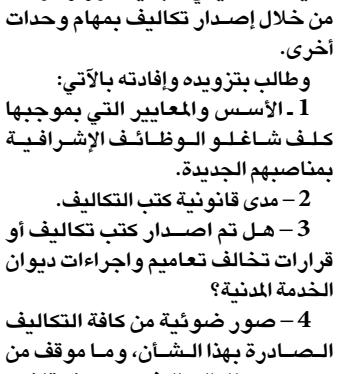

وزير الداخلية

أعلن النائب مهلهل المضف عن توجيهه 3 أسئلة إلى كل من وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د.مشعان العتيبي، ونصت الأسئلة على ما يلي:سؤال إلى وزير الداخلية، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل هناك قيود أمنية ضد المواطنين الكويتيين؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما السند القانوني لذلك؟

2 –كم عدد الكويتيين الذين عليهم قيود أمنية؟

3 – أنواع وحالات القيود الأمنية التي تفرضها وزارة الداخلية سواء كانت على الكويتيين أم غيرهم.

4 –هل هناك مدة زمنية للقيد الأمني؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فكم المدة؟

5 – ما مدى صحة ورود تقارير أن هناك أشخاصا مُنعوا من دخول الجيش والشرطة والقضاء لأنهم شاركوا في مسيرات معارضة أو بسبب آراء سياسية أو تغريدات تداولها وكان من شأنها الاعتراض على الوضع السياسي والاجتماعي؟

ونص السؤال إلى وزير المالية على: بالإشارة إلى كتابكم رقم 1141 المؤرخ في 9/9/2021 والمتضمن إجابتكم على سؤالنا بطلب الإفادة بعدد الأحكام النهائية الصادرة لصالح وزارة المالية والجهات التابعة لكم والمرفق به رد الهيئة العامة للاستثمار بكتابها رقم 1580 في تاريخ 26/7/2021 حول الإجراءات القضائية التي اتُخذت بشأن قضايا التجاوزات على المال العام، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –صورة ضوئية عن الحكم النهائي في الجناية رقم 2601/2001 حصر أموال عامة (2719/97 أموال عامة) لواقعة التربح من الأموال وعن حكم محكمة الاستئناف رقم 679/2003 جنايات مستأنفة، الصادر في تاريخ 26/6/2004 المرفوع من النيابة العامة والذي انتهى إلى الرفض وتأييد للحكم المُستأنف.

2 –هل تم تمييز الحكم؟ مع إرفاق المستندات الدالة وإجراءات الهيئة في شأن محاسبة المتقاعسين أو المهملين والمتورطين بشكل مباشر أو غير مباشر في القضية.

3 – فيما يخص إجابتكم عن نفس السؤال بالشق الثاني حول سداد مديونية شخص بمبلغ مليون دينار من أموال الهيئة العامة للاستثمار لتسيير تعيينه محافظا للبنك المركزي، إذ خاطبت الهيئة مشكورة إدارة الفتوى والتشريع في 1/4/2009 بالعمل على التظلم من قرار النيابة العامة أمام المحكمة المختصة، فهل تابعتم نتائج كتاب المخاطبة؟ وهل تغير رأي النيابة العامة في الموضوع؟ وما المستجدات فيه؟ وهل رد على كتبكم أو لاحظتم ردود أفعال من الجهات التي خاطبتموها لتنفيذ ما يلزم؟

4 – صورة ضوئية عن المخاطبات التي أُرسلت إلى إدارة الفتوى والتشريع وصورة ضوئية عن الكتاب المرسل إلى مجلس الوزراء.

الكتل السياسية تتشاور للاتفاق على تشكيل اللجان البرلمانية

مرزوق الخليفة

تجري الكتل السياسية ترتيبات ومشاورات للاتفاق على تشكيل اللجان البرلمانية المقرر تحديد عضويتها مع بداية دور الانعقاد 26 الجاري

وقال مصدر نيابي ان التيارات بدأت بالتباحث حول تشكيل اللجان لجهة الإفصاح عن رغبة كل كتلة في تمثيلها بلجان محددة.

وأضاف المصدر ان اللجنة المالية نالت الاهتمام الأكبر من البحث والنقاش ثم «التشريعية» و«الميزانيات» تليها «التعليمية».

الشاهين يكرم فريق الأيادي الخضراء

الشاهين وفريق الايادي الخضراء

استقبل مراقب مجلس الأمة النائب أسامة الشاهين في مكتبه امس فريق الأيادي الخضراء بمناسبة فوزهم بجائزة الكويت للإنتاج والاستهلاك المستدام عن محور الإنتاج المستدام.

وقال الشاهين في بيان صادر عن مكتبه إن تكريم ممثلي الفريق وهما رئيسة الفريق الدكتورة سامية السعيدان وعضوة الفريق لطيفة الجمعة جاء تقديرا لجهودهم في مبادرة (ازرع بذرة واترك أثرا) التطوعية، التي تمت بالتعاون مع الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية وغيرها من الجهات.

وحضر اللقاء رئيس اللجنة الاستشارية لبرنامج الكويت الشبكة الإقليمية للمسؤولية المجتمعية الدكتور شهاب العثمان

البرلمان العربي يدعو إلى صياغة عمل برلماني جماعي للمساهمة في مواجهة آثار التغير المناخي

دعا البرلمان العربي إلى تدشين تعاون مؤسسي على المستوى البرلماني لصياغة عمل برلماني جماعي للمساهمة في جهود مواجهة آثار التغير المناخي، على نحو يحقق المواءمة بين تفعيل الاتفاقيات الدولية المعنية بتغير المناخ، وبين التشريعات والاستراتيجيات الوطنية المعمول بها في هذا المجال.

جاء ذلك خلال مشاركة وفد ممثل للبرلمان العربي برئاسة الدكتور عبدالكريم الدغمي، عضو البرلمان العربي، في الاجتماع البرلماني التحضيري للمؤتمر 26 لأطراف الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، والذي عُقد يومي 8 و 9 أكتوبر الجاري 2021م، في العاصمة الإيطالية روما.

وخلال الكلمة التي ألقاها باسم البرلمان العربي، أكد الدكتور عبد الكريم الدغمي أن البرلمان العربي في إطار إستراتيجية عمله الجديدة، يولي قضية تغير المناخ أهمية كبيرة.

وشدد على الدور الذي يمكن أن يقوم به البرلمانيون للمساهمة في التخفيف من آثار ظاهرة الانبعاث الحراري ودعم الجهود الدولية المبذولة في هذا الشأن، وذلك من خلال وضع تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات الحالية على نحو يوفر إطارًا قانونيًا جديدًا، لا يقف فقط عند حدود أهداف الحد من الانبعاثات الحرارية، وإنما ينطوي أيضاً على تضمين مشكلة تغير المناخ في جميع جوانب التنمية والخطط الوطنية والسياسات العامة، فضلاً عن تقييم أولويات السياسات الوطنية والاستراتيجيات الحالية المتعلقة بتغير المناخ